الدولة التسلطية في الوطن العربي

الجذور التاريخية وتشكل النخب السياسية

L'État autoritaire dans le monde arabe

Racines historiques et formation des élites politiques

محمد أمزيان * – جامعة قطر

Mohammed Amezzian- Qatar University

mamezzian@qu.edu.qa

تاريخ الاستلام: 2019/09/14 تاريخ القبول: 2020/04/23 تاريخ النشر: 2020/06/29

ملخص:

هذا البحث إلى الإسهام في تفسير واقع الاستبداد في المجتمعات العربية باعتبارها واحدة من الظواهر المزمنة التي طبعت الحياة السياسية العربية منذ الاستقلال إلى الوقت الراهن. ويركز على ثلاثة عوامل أساسية في تشكل هذه الظاهرة: الأول تاريخي يرتبط بالتقاليد السياسية التي راكمتها قرون من التجارب السياسية العنيفة التي حكمت المجتمعات العربية والإسلامية. والثاني، مرتبط بالصدمة الاستعمارية التي تعرضت لها المجتمعات العربية مطلع القرن العشرين، وما صاحبها من ممارسات قمعية نتيجة الاستخدام المفرط للقوة العسكرية في إدارة عملية الصراع ضد الأهالي. أما العامل الثالث، فيرتبط بالذهنية النفعية المفرطة التي طغت على النخب السياسية التي تشكلت في أحضان الاستعمار حفاظا على مصالحها الخاصة، وهو ما جعلها تعيد إنتاج كافة أدوات القمع الاستعماري في إدارة دولة ما بعد الاستعمار .

الكلمات المفتاحية: الدولة التسلطية، الاستعمار، الاستبداد، النخب السياسية، الدول العربية.

Cet article a pour but de contribuer à l'interprétation de l'état de la tyrannie dans les sociétés arabes comme l'un des phénomènes chroniques qui a caractérisé la vie politique arabe depuis l'indépendance jusqu'à nos jours. Cette interprétation se concentre sur trois facteurs principaux étant responsables de la création de ce phénomène : le premier est lié aux traditions politiques accumulées par des siècles de violence politique pratiquée dans les sociétés arabo-musulmanes. La seconde est liée au traumatisme des sociétés arabes au tournant du XXe siècle sous l'influence du colonialisme et ses pratiques oppressives associées à l'utilisation excessive de la force militaire dans sa gestion du conflit contre les peuples colonisés. En fin, Le troisième facteur résulte du pragmatisme extrême des élites politiques arabes qui se sont développées sous le soutien du colonialisme afin de préserver leurs propres intérêts. En accédant au pouvoir, ces élites ont reproduit tous les outils de la .répression coloniale durant la période de l'indépendance.
Mots-clés : colonialisme, tyrannie, élites politiques, Etats arabes

*المؤلف المرسل: محمد أمزيان، الإيميل: mamezzian@qu.edu.qa

تقديم

اهتمت العديد من الدراسات السياسية النقدية برصد مظاهر الدولة التسلطية وآليات اشتغالها في العالم العربي، وهذا المدخل يحسب له أنه نجح في تشخيص أزمة الشرعية في الدولة الوطنية الحديثة، خاصة فيما يتعلق برصد أنماط انتقال السلطة، والآليات المتبعة في الدول العربية على اختلاف أنظمتها السياسية في التداول عليها، ودور النخب السياسية فيها. وعلى أهمية هذا المدخل في تعرية واقع الاستبداد العربي الراهن، ثمة حاجة إلى مزيد من الدراسات النقدية لفهم هذا الواقع ضمن سياقه التاريخي، وكشف الخلفيات والعوامل التي جعلت منه منظومة صلبة عصية على الاختراق، ومقاومة لكل أشكال التغيير التي استهدفها منذ إعلان الاستقلال إلى اليوم.

عادة ما تكون المعضلات المستعصية والحالات المتأزمة ناتجة عن تراكمات متجذرة في التاريخ، كما في واقع الممارسات الاجتماعية مما يمنحها قدرا من الممانعة ضد التغيير. وأعتقد أن هذا الحكم ينطبق على الحالة السياسية التي يعيشها العالم العربي والتي لا يمكن اختزالها في كونها مجرد نزوة حاكم أو حتى فئة من النخب

السياسية المتهمة دوما بالفساد. ومع أن هذه النخب تتحمل عمليا مسؤولة احتكار السلطة ومناهضة أي شكل من أشكال التعددية السياسية بمعناها التداولي الحقيقي، إلا أن هذه الظاهرة لا يمكن أن تفهم بمعزل عن طبيعة البيئة التي تشتغل فيها تلك النخب بكل ما تحمله من ترسبات تاريخية واجتماعية، فضلا عما تتعرض له من إكراهات خارجية، وكلها تشكل عامل إمداد وإسناد لهذه الظاهرة. لذلك، ومن أجل فهم أعمق للحالة السياسية العربية، ثمة حاجة إلى معالجتها من منظور متعدد يأخذ في الحسبان مجموع العوامل التي ساهمت في ترسيخها، وسنقتصر في هذه الدراسة على التجارب السياسية لدول المغرب العربي نموذجا لتشخيص هذه الظاهرة.

أولا. الخلفيات التاريخية الحاكمة لظاهرة الاستبداد

ثمة عوامل متداخلة ساهمت بمجموعها في إنتاج ظاهرة الدولة التسلطية العربية، منها ما يعود إلى تراكمات تاريخية تخص الداخل العربي وتجربته في الحكم عبر تاريخه الممتد، وما رسخه من تقاليد سياسية اكتسبت شرعيتها العرفية بحكم الأمر الواقع، ومنها ما هو خارجي مرتبط بالإكراهات القمعية الدولية التي تعرضت لها المنطقة العربية إبان مرحلة الاحتلال تحت الضغوط العسكرية. وبموازاة مع حالة القهر السياسي التي فرضتها ظروف الاحتلال، ثمة ظاهرة سياسية جديرة بالرصد تتعلق بهيمنة التقاليد النفعية والانتهازية المفرطة التي صاحبت تشكل النخب السياسية التي تبلورت نواتها الصلبة في ظل سلطات الاحتلال في أفق تأهيلها لتسلم زمام الحكم في مرحلة الاستقلال.

1. الترسبات التاريخية

من منظور تاريخي، تظهر الحالة السياسية العربية الراهنة أوجها من التماثل عبر تاريخها الممتد بدء من انكسار دولة الراشدين وإلى سقوط الدولة العثمانية. وخلال هذه الفترة الممتدة لقرون ترسخت تقاليد سياسية تقوم على مبدأ الإكراه والغلبة فرضت نفسها بحكم الأمر الواقع. وبالعودة إلى وقائع التاريخ السياسي، وتحديدا ما يتعلق منها بالطرق التي تم اعتمادها في التعاقب على الحكم، نجد أنها كانت تتمحور حول ركيزتين شكلتا ثابتا تاريخيا لا تزال آثاره ممتدة وقائمة إلى اليوم. هاتان الركيزتان هما: الحسم العسكري والحكم العشائري. أما الحسم العسكري فقد مثل على الدوام الأسلوب الوحيد الناظم للصراع على الحكم بين الأسر التي كانت تتنافس على الحكم، حيث جرى استخدام القوة العسكرية كآلية لحسم الصراع والتربع على سدة الحكم. وأما الحكم العشائري، فقد استقر على مبدأ التوارث كآلية للحفاظ على السلطة داخل أفراد الأسرة الحاكمة التي استقر لها الحكم. ولا أدل على ذلك من استقراء أسماء الدول التي تعاقبت

الحكم على المنطقة العربية، وهي تكاد جميعها تحمل أسماء الأسر التي حكمتها، و تنتسب إلى أسماء مؤسسيها([1]).

هذا من حيث الآلية، أما من حيث التوصيف الفقهي القانوني لهذا النمط من الحكم، فقد عرفت الدول التي ظهرت نتيجة التغلب بإمارة الاستيلاء، وهو اصطلاح يعكس إلى حد بعيد طبيعة النظام السياسي الذي ساد في هذه الدول، حيث ينتصب مفهوم "الاستيلاء" في الوعي الفقهي نقيضا لمبدأ التعاقد كأساس للشرعية. وهذا النموذج السياسي الذي استقر عليه نظام الحكم تاريخيا في المنطقة العربية يعتبر من أقوى المؤثرات السلبية في مجرى الحياة السياسية المعاصرة. فبالعودة إلى القرن التاسع عشر، وهو القرن الذي سجل ظهورا قويا لرواد النهضة والإصلاح في العالم العربي والإسلامي عموما، لا نجد في أدبياتهم السياسية التي أفردوها للإصلاح السياسي ما يدل على انقطاع مفهوم "الاستيلاء" بكل ما يجتره من ثقل تاريخي ما فتئ يزداد رسوخا مع عصور الانحطاط. وفي هذه المرحلة التاريخية المفصلية حيث كان العالم العربي مهيأ لدخول الاستعمار، تعكس تجربة خير الدين التونسي الإصلاحية وعيا ثاقبا بأزمة المؤسسة السياسية من موقعه كرجل سلطة بامتياز، وبحكم تجربته في الاحتكاك المباشر بالطبقة الحاكمة محليا في تونس ومركزيا في عاصمة الخلافة العثمانية. اجتهد خير الدين التونسي في وضع خطة عمل تحد من احتكار السلطة والحكم الفردي تتضمن العمل بمبدأ المساءلة: "الاحتساب على الدولة لتكون سيرتها مستقيمة"([2])، من خلال مجلس شورى تكون وظيفته: "مشاركة أهل الحل والعقد للملوك في كليات السياسة... بمقتضى قوانين مضبوطة"([3])، كما عمل على إعداد دستور للبلاد أُعلن عنه لأول مرة في العالم الإسلامي سنة 1277هـ 1861م. ولا أحد يجادل في الأهمية القصوى لهذه المبادئ وضرورتها للخروج من المآزق التي كانت قد انتهت إليها دول المنطقة، ومع ذلك فشل خير الدين التونسي في تحقيق مشروعه الإصلاحي كما فشل غيره من كبار رجالات النهضة المعاصرين، وهو ما يقوم دليلا على أن أزمة العالم العربي ليست فقط أزمة أفكار ومبادئ بل أزمة غياب الإرادة السياسية التي تتمثل تلك المبادئ.

([1]) لمزيد من التفصيل حول آليات حيازة السلطة في تجربة الحكم الإسلامي، ينظر كتاب المؤلف: في الفقه السياسي مقاربة تاريخية، مطبعة النجاح الجديدة، ط1، 2000، ص97 وما بعدها.

([2]) أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، تقديم محمد الحداد، دار الكتاب المصري القاهرة، ودار الكتاب اللبناني بيروت، 2012، ص21.

([3]) نفسه، ص22.

والسؤال هنا لماذا فشل خير الدين فيما فشل فيه أجيال الفقهاء قبله؟ من خلال الردود التي حاجج بها تلك الفئات التي عارضت إصلاحاته التنظيمية، يتضح حجم الحضور الذي يمثله ثقل التاريخ. ذلك أن الممانعة لم تقتصر على الطبقة الحاكمة بل تعدتها إلى القوى النفعية، أولئك الذين يؤثرون "فوائدهم الشخصية التي تتوفر لهم بالاستبداد"، ([4]70). وقد عد خير الدين هؤلاء من أعظم القوى التي تغذي ظاهرة الاستبداد "لما لهم في تعطيلها من المصالح الخصوصية التي منها دوام تصرفاتهم في الخطط بلا قيد ولا حساب"([5]). وعندما يأخذ الاستبداد شكله المؤسسي، ويصبح مدعوما من شركاء المنفعة، وضمن بيئة مجتمعية كانت ولا تزال تتماهى فيها السلطة بشخص الحاكم، واستحكمت فيها التقاليد السلطوية المتوارثة قرونا من الزمن، تبدو عملية التغيير السياسي عصية وأبعد منالا، وأشبه باصطياد السراب.

2. الإرث الاستعماري: سياسة القهر والإخضاع

إلى جانب الضعف الأصلي المتوارث تاريخيا، والذي أدى إلى إفقار التقاليد السياسية الإسلامية وإفراغها من مضمونها التعاقدي، تعتبر مرحلة الاستعمار المرجعية السياسية الفعلية لدولة الاستقلال حيث تميزت بترسيخ ثقافة الاحتراب كنهج عام سلكته سلطات الاحتلال في إدارة مستعمراتها. فبحكم طبيعتها العسكرية كسلطة احتلال، مارست كل أشكال الإخضاع المؤسسي حيث أدارت البلدان المحتلة بأنظمتها العسكرية القمعية وأجهزتها الاستخباراتية، دونما أي اكتراث بالمؤسسات والقوانين المدنية المعتمدة في إدارة الشأن السياسي. لذلك، وكما يؤكد رفيق عبد السلام، لم يكن في حسبان سلطات الاستعمار إدخال مؤسساتها المدنية كالبرلمان ومؤسسات الرقابة الدستورية والقضائية إلى مستعمراتها حيث ظلت أدوات العنف طليقة اليد في إدارة شؤون المستعمرات([6]). ولاشك أن هذا الرأي له وجاهته إذا ما تم فحصه في ضوء وقائع التاريخ السياسي للاستعمار. لكن ذلك لا يمنع من الاعتراف بأن المرحلة الاستعمارية شهدت ميلاد بعض المؤسسات المدنية كالتنظيمات الحزبية، وبعض التجارب البرلمانية، والهيئات الثقافية. لكن هذه

(4) نفسه، ص 70.

(5) نفسه، ص61.

([6]) رفيق عبد السلام بوشلاكة، الجذور الحداثية للاستبداد، الاستبداد الحداثي العربي: التجربة التونسية نموذجا، ضمن كتاب: الاستبداد في نظم الحكم العربية، تأليف جماعي، تحرير علي خليفة الكواري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2005، ص 87.

لا يمنع ذلك من وجود بعض الهيئات التمثيلية كما هو الحال مع الاستعمار الفرنسي في تونس، لكن تلك المجالس كانت حكرا على الفرنسيين بهدف تمكينهم من إيصال صوتهم إلى السلطة التنفيذية، ولم يسمح الاحتلال بإشراك التونسيين في عضوية تلك الهيئات. راجع: نور الدين الدقي، مبحث تنظيم الحكم، ضمن كتاب: تونس عبر التاريخ، الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، ج3، وزارة البحث العلمي والتكنولوجيا وتنمية الكفاءات، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس 2005، ص42.

التجارب، كانت تشتغل ضمن بيئية قمعية، وكثير منها كان إما من إنشاء سلطات الاحتلال ذاته أو بدعم منه بقصد التحكم في عملية إدارة الصراع ضد الأهالي. وبالمقابل، كانت سلطة الاحتلال تحظر على هيئات المقاومة ممارسة نشاطها السياسي، وتحاكم رموزها، وتطردهم خارج أوطانهم، مما أسس لتقاليد سلطوية مدعومة بالقوة العسكرية.

وبالتساوق مع هذا التفسير دائما، يلاحظ أن نمط الانقلابات العسكرية الذي اعتمد في الوصول إلى السلطة في البلاد العربية نشأ متزامنا مع مرحلة التحرر الوطني وتحقيق الاستقلال، وهنا يقدم صمويل هنتنغتون تفسيرا يربط فيه تضخم الجهاز العسكري وتدخله في الحياة السياسية بالظروف التاريخية التي مرت بها المجتمعات العربية نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين حيث تميزت هذه المرحلة بضعف المؤسسات السياسية نتيجة الممارسات الإمبريالية التي عملت على إضعاف المؤسسات السياسية الأهلية أو القضاء عليها نهائيا([7]). وهذا التفسير لا شك في مصداقيته خاصة إذا ما تم فحصه من الوجهة التاريخية، حيث ظل النهج الاستعماري لعقود طويلة يتوسل بالعنف أداة للتحكم في مفاصل الحياة السياسية والإدارية، مما ساهم بقوة في ترسيخ التقاليد السلطوية في ظل غياب أي شكل من أشكال العمل السياسي التعاقدي الذي من شأنه أن يفسح المجال لظهور المؤسسات المدنية.

واستنادا إلى هذا التفسير، يمكن الاستنتاج بأن الحالة الاستبدادية العربية، سواء أتعلق الأمر بالحكومات المدنية أم العسكرية، تجد جذورها في نمط الإدارة الإمبريالية التي مارست أسلوب القهر والإخضاع بالتوازي مع إضعاف مؤسسات الحكم الأهلية والقضاء عليها. هذا الإرث الاستعماري بثقله المؤسسي القائم على الأرض، شكل الأداة الأساسية التي اعتمدتها النخب السياسية غداة الاستقلال في إدارة الحكم، حيث ورثت هذه النخب دولة تفتقر إلى المؤسسات المدنية مقابل تضخم التشكيلات العسكرية والأمنية، وهو ما أثر على طبيعة أدائها السياسي تحت ضغط الممارسات النمطية التي رسختها الأجهزة الأمنية والعسكرية. لكن المفارقة هنا أن النخب السياسية الوطنية التي خاضت معركة التحرير، لا شيء يدل على أنها قد استوعبت الدرس التاريخي من محنتها مع الاستعمار، فقد ورثت هذه النخب من جلاديها آليات القهر التي ما فتئت تعمل على استنساخها وإعادة إنتاجها بمجرد وصولها إلى الحكم وتسلمها زمام السلطة.

([7]) Samuel P. Huntington. Political Order in Changing Societies. Yeal University. 2006. P.199.

وعملية الاستنساخ هذه ستأخذ طابعا دوليا حيث بات الحفاظ على استمرارية الطبقة الحاكمة في السلطة غداة الاستقلال مطلبا إمبرياليا حيث حرصت القوى الاستعمارية عشية خروجها من مستعمراتها على تثبيت الزعامات الوطنية الموالية التي كانت توصف بالاعتدال لتأمين استمرارية مصالحها في مستعمراتها القديمة بالرغم من تعارضها آنذاك مع تطلعات شعوبها. وهذا الوضع السياسي العام الذي يمكن وصفه بالإلحاقي أفرز نمطا من العلاقات الدولية غير المتكافئة بين دول الأطراف وبين المركز الأوروبي، وهي العلاقة التي باتت محكومة كما يقول برتران بادي بمنطق التبعية من جهة، ومنطق الزبونية من جهة ثانية. فأمام الإكراهات الداخلية والخارجية التي تتعرض لها دول الأطراف، تجد النخب السياسية المتحكمة في هذه الدول نفسها مدفوعة إلى المراهنة على رعاية حكام الشمال وما يوفرونه لها من حماية ضد مجتمعاتها المحلية. وهذا التوجه المتزايد نحو الخارج بموازاة مع الزبونية المدعومة تنتهي بالضرورة إلى تعميق الشرخ الذي يفصل هذه النخب عن فضاءاتها الاجتماعية الداخلية، ومن ثم تقليص إمكانات التواصل المؤسساتي بين الحكام والمحكومين([8]). ولاشك أن فهم هذا الوضع يستدعي العودة بهذه الظاهرة إلى جذورها التاريخية وفهمها ضمن سياق السياسة الاستعمارية في اصطناع الزعامات المحلية الموالية ودعمها ضد القوى التحررية الوطنية الأكثر تشددا في إنجاز استقلالها الكامل.

ثانيا. نفعية الطبقة الحاكمة والارتهان للاحتلال

ثمة وقائع تاريخية مثيرة للاهتمام تشير إلى أن النخب السياسية كان لها دور بارز في التأثير السلبي على مجرى الحياة السياسية العربية. والواقع أن الممارسات السياسية العربية بكل تمظهراتها الإقصائية الراهنة لا يمكن أن تفهم بمعزل عن بدايات تشكلها حيث تشير العديد من الدراسات النقدية المعاصرة التي سنأتي على ذكر بعضها إلى الحاضنة الاستعمارية التي أفرزت طبقة من المنتفعين والانتهازيين من كبار الملاك والإقطاعيين الذين وطدوا علاقاتهم بسلطات الاحتلال حماية لمصالحهم. وهذه الخلفية التاريخية لم تغب عن كثير من الدارسين العرب لتكوُّنِ الأحزاب العربية أيضا، والتي تعتبر فاعلا مؤثرا في صناعة المشهد السياسي العربي في اتجاهه السلبي. في هذا السياق يتحدث حليم بركات عن "أحزاب البرجوازية التقليدية الكبرى" وقدم جردا للعديد من الأحزاب التي نشأت في مختلف الأقطار العربية كمصر والعراق وسوريا ولبنان والجزائر والمغرب. وكما سجل الكاتب، فإن كثيرا من هذه الأحزاب نشأت بتحريض من قوى الاستعمار

([8]) Bertrand Badie, L'Etat importé. Essai sur l'occidentalisation de l'ordre politique. Ed. Fayard. Paris 1992. p.36.

وبالتعاون مع الطبقة البرجوازية التقليدية، وبعض العائلات الحاكمة، وحتى الزعامات القبلية والسياسية([9]). وتكمن أهمية استحضار هذه الخلفية التاريخية لنشأة الأحزاب العربية وتطورها في استكشاف الدوافع النفعية ودور المصالح الذاتية التي كانت تصدر عنها حيث اتخذت من العمل السياسي والسعي إلى السلطة وسيلة لتحقيق مكاسبها والحفاظ عليها. ويعني ذلك أن كثيرا من الأحزاب العربية التي اعتادت ممارسة العمل السياسي بعقلية "المقاول" هي أبعد ما تكون عن منطق التعددية السياسية الذي يعتبر الركيزة الأساسية لمبدأ التداول على السلطة. أما إذا نظرنا إلى المسألة من الزاوية المهنية، فيبدو أن القيادات التي احترفت السياسية كمهنة للتكسب كانت أسيرة لنزعتها النرجسية التي يطغى عليها عبادة الذات، وكانت محكومة سيكولوجيا بالعداء لكل ما يمكن أن يهدد مصالحها الشخصية، وهو ما يفسر نزوعها نحو التسلطية والاستبداد، وافتقارها إلى الحس الشوري، وما نتج عنه من حدة التوترات السياسية التي سادت بين رفقاء التحرر الوطني مباشرة بعد الاستقلال، وهذا بحد ذاته موضوع بحاجة إلى دراسة مستقلة.

وبإمكاننا أن نقدم في هذا السياق العديد من الشواهد التاريخية التي تعم التجارب العربية باستعراض نماذج من الأحزاب والتكتلات والقوى السياسية التي ظهرت خلال فترة الاستعمار، خاصة بعد انتهاء مرحلة المقاومة المسلحة، حيث نشطت إدارة الاحتلال في تشكيل الموالين لها من جهة، ودعم التيارات السياسية المتعاونة معها من جهة ثانية.

1. شواهد من التجربة المغربية

في دول المغرب العربي عموما صنف علي محافظة القوى السياسية المتعاونة مع الاحتلال الفرنسي إبان فترة الاحتلال إلى ثلاث فئات هي القيادات التقليدية، والطرق الصوفية، والنخب المثقفة. وهذه الفئات كان لها مصالحها الخاصة التي كانت تسعى إلى الحفاظ عليها بالتعاون مع الاحتلال الفرنسي الذي وظفها في تعزيز نفوذه وإحكام سيطرته على المنطقة. وبخصوص القيادات التقليدية، اعتمدت سلطات الاحتلال الفرنسي على إشراك الأعيان في إدارتها للمنطقة، وكان منهم القواد والباشوات وزعماء القبائل مقابل حفاظهم على مراكزهم الإدارية وامتيازاتهم الاجتماعية والاقتصادية. وقد استخدام الاحتلال القواد، وهم موظفون إداريون، في عملية في ضرب المقاومة، وإخضاع القبائل المتمردة على الاحتلال. أما الطرق الصوفية المتهالكة، فقد نجح الاحتلال في استمالتها، كما أنشأ طرقا صوفية جديدة، وكان لها دور هام في الحد من

([9]) المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط6، 1998، ص283-284.

المقاومة من خلال تحريف المفاهيم القرآنية عن الجهاد من جهة، والتحالف مع قوى الاحتلال في ضرب حركات المقاومة وتعقبها من جهة ثانية. وفيما يتصل بالنخب الفكرية، تعدى دور هذه النخب عملية التطبيع مع ثقافة المحتل إلى المشاركة في القتال تحت رايته إلى جانب القوات المحلية التي جندها الاستعمار خلال الحرب العالمية الأولى والثانية([10]).

وفي المغرب الأقصى، عندما يثار الحديث عن القوى العميلة للاحتلال تتصدر الطبقة الإقطاعية المشهد السياسي باعتبارها جزءا من منظومة الحكم المخزني التي كانت تتكون عادة من السلطان والقواد والأعيان وزعماء القبائل إلى جانب العسكر. هذه الطبقة التي كانت تمثل إحدى الأذرع الأمنية التي كانت تعتمد عليها السلطة المخزنية في التحكم في الأهالي وإخضاعهم بالقوة، لم تكن من صنع الاحتلال الفرنسي لكنه أعاد توظيفها ضد شركائها التقليديين، الأمر الذي كشف الانتهازية المفرطة لهذه الطبقة المقيتة التي لم تتردد في التخلي عن أسيادها القدامى ونقل ولائها لسلطة الاحتلال. ضمن هذا التحالف التقليدي فقط يمكن أن نفهم الظاهرة "الكلاوية" حيث كان التهامي الكلاوي مصدر إغراء للاحتلال الفرنسي بما كان يتمتع به من نفوذ يفوق نفوذ السلطان نفسه في الجنوب المغربي. كان الكلاوي، باشا مدينة مراكش، أغنى من السلطان نفسه حيث بلغت الأملاك المسجلة باسمه في منطقة الحوز وحده 11400 هكتار، فضلا عن 25 ألفا هكتار من الأراضي التي ليس لها رسوم، وكان يدير شبكة للدعارة قوامها ستة آلاف امرأة وفقا لما ذكره المؤلف الفرنسي "كي دو لانوي" في كتابه "ليوطي، جوان، محمد الخامس، نهاية الحماية"([11]). واستنادا إلى ما كتبه عنه ابنه عبد الصادق الكلاوي، يمكن أن نفهم بأن هذا النفوذ كان يجد مصدره في التحالف الذي ربط "دار الكلاوة" بالقصر الملكي حيث كتب يقول: "ومن مباعث فخرنا، هناك العلاقات التي أقامها الكلاوي مع السلطان سيدي محمد بن يوسف، متابعا الصلة التي انعقدت بين السلطان ودار كلاوة، والتي تتجسد في "لَلَّا عَبلَة" أم ولي العهد مولاي الحسن...وهي الزوجة التي اختارها السلطان من دار كلاوة، والأمر نفسه كذلك بخصوص لَلَّا بهية الزوجة الثانية للملك محمد الخامس..."([12]). أما عن ولائه للاحتلال، فيحدثنا عبد الصادق الكلاوي كيف "استغل نظام الحماية البنيات التقليدية للبلاد بغية توطيد السلطة المركزية (سلطة الاحتلال) وقام بمنح القواد الكبار إمكانات

([10]) موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية 1919-1945، مركز دراسات الوحدة العرية، بيروت، ط1985/1، ص223-229.

([11]) ينظر: توفيق البطيوي، التهامي الكلاوي صفحة سوداء من تاريخ المغرب الحديث، موقع مدونات الجزيرة بتاريخ 2018/5/8.

([12]) توفيق جبرو، قراءة في كتاب الأستاذ عبد الصادق الكلاوي عن والده الباشا التهامي الكلاوي، سلسلة "أحاديث ونقاشات عن مغرب القرن العشرين"، مطبعة فضالة، المحمدية – المغرب، د.ت.، ص24.

جديدة لتدعيم سلطتهم (...). والدور الذي وجد نفسه مضطرا لإعطائه للقواد الكبار في الجنوب في مجال إخضاع الأهالي وإدارة شؤونهم سوف يغير بشكل ملحوظ من طبيعة العلاقة التقليدية التي كانت تربط القائد ومخزن السلطان"([13]). كما يحدثنا عبد الصادق عن فشل بعض الضباط المحليين في "تحجيم أهمية هذه العائلة، فإن ليوطي نفسه (الحاكم العسكري) في الرباط عمل كل ما في وسعه من أجل الحفاظ عليها. وبعد ليوطي باءت محاولات من جاؤوا بعده بالفشل، فقد وجد الكلاويون حينها في باريس نفسها مناصرين أقوياء لهم"([14]).

ضمن هذا السياق التوظيفي يمكن أن نفهم الدور الذي اضطلع به الكلاوي في تنفيذ أكبر مؤامرة تعرض له مطلب الاستقلال الذي التحم فيه العرش بالشعب، ومشاركته في خلع الملك محمد الخامس رمز المقاومة حينها، وتنصيب المغمور محمد بن عرفة الذي يمثل في الذاكرة السياسية المغربية رمز الخيانة. كان الكلاوي على حد وصف ابنه عبد الصادق يدرك بأنه "لم يكن سوى شخصية رئيسة في مسرحية كبيرة"([15])، وكان الدافع وراء قبوله الانخراط في خيانة الوطن والدين هو الدفاع عن امتيازات طبقة القواد وكبار الإقطاعيين، وحماية نظام اجتماعي كان يؤمِّن مصالحهم([16]). وكان الإقطاعيون يمثلون الورقة التي لعب بها الاحتلال بعد أن أظهر الملك محمد الخامس رفضه المطلق للمساومة على مستقبل شعبه ووطنه، وهو ما تكلل بانتصار الإرادة الوطنية وعودة الشرعية وتحقيق الاستقلال. ومن هذا المنظور تبدو تجربة محمد الخامس تحديدا خارج المعتاد إذا ما قيست بغيرها من تجارب الأسر الحاكمة في تلك المرحلة التي غلب عليها ممالأة الاحتلال حفاظا على مكاسبها. لقد رفض محمد الخامس مساومات الاحتلال، كما رفض مقايضة الوطن بالعرش، وكان نفيه بمثابة الشرارة التي أشعلت لهيب المقاومة الوطنية فيما عرف بثورة الملك والشعب، والتي توجت بعودة الشرعية وتحقيق الاستقلال.

2. شواهد من التجربة الجزائرية

([13]) نفسه، ص25.

([14]) قراءة في كتاب الأستاذ عبد الصادق الكلاوي، مرجع سابق، ص26.

([15]) قراءة في كتاب الأستاذ عبد الصادق الكلاوي، مرجع سابق، ص128.

([16]) نفسه، ص125. ولمزيد من التفاصيل حول هذه الأحداث، ينظر: عبد الكريم الفيلالي، التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير، شركة ناس للطباعة، القاهرة، ط1، 2006، ج11، ص11 وما بعدها.

إن الدرس التاريخي الذي يمكن استخلاصه من التجربة المغربية أن الاحتلال كان يراهن في تثبيت وجوده على القوى المحلية العميلة منها والمخلصة لمشروعها الوطني على السواء، ولئن فشلت سياسة الترويض مع الوطنيين الأحرار، إلا أنها لم تعدم من يمد لها يد الغدر من العملاء المغامرين. وهذه الحالة ذاتها تنطبق على التجربة الجزائرية. فمع دخول الاستعمار كان في الجزائر طبقة من الملاك الكبار الذين كانوا يعهد إليهم بجمع الضرائب إلى جانب وظيفتهم العسكرية في فرض الأمن، وهو نظام شبيه بنظام المخزن المغربي في ظل حكم البايات. كانت سيرة كثير من البايات والإقطاعيين الملطخة بالمظالم ترشحها للاصطفاف إلى جانب المحتل ضد المقاومة المسلحة التي فجرها الأمير المجاهد عبد القادر الجزائري، وقد أعاد الاحتلال تنظيمهم ليعتمد عليهم في سحق الثورة المتجددة بين الأهالي والتحكم فيهم([17]). وقد عرفت الحركة الوطنية الجزائرية من جهتها انقساما حادا دفع بالجناح "المعتدل" إلى التعاون الكامل مع المحتل، وهو الموقف الذي مثله المثقفون ورجال السياسة اللبراليون الجزائريون الذين كانوا أكثر تحمسا للتعاون مع المحتل، وانضووا تحت جمعيات أهلية كحركة "الشباب الجزائري"، و"اتحاد المنتخبين الجزائريين"، وأصدروا عدة مجلات منها مجلة التقدم، ومجلة "التفاهم الفرنسي الإسلامي"، وأخذ بعضها عناوين دينية مثل "جمعية علماء السنة"، وهي التي أسست "نادي الإخاء" التي قال رئيسها ابن الحاج: "إننا جميعا وقبل كل شيء فرنسيون، فوطننا هو فرنسا، والراية التي نعيش في ظلها هي الراية المثلثة الألوان". وفي الياق ذاته، أسس كبار زعمائهم أمثال فرحات عباس حزب "الاتحاد الشعبي الجزائري الذي دعا من خلاله إلى سياسة الاندماج، وهو ما عبر عنه صراحة حينما قال للوزير الفرنسي مارسيل رونييه: "لم يبق شيء في هذه البلاد إلا الاندماج طريقة لصهر العنصر الوطني في المجتمع الفرنسي"، كما أنكر الهوية العربية الإسلامية للجزائر عندما نشر مقالا بعنوان "فرنسا هي أنا" جاء فيه: "القومية هي تلك العاطفة التي تدفع شعبا إلى العيش داخل حدوده الإقليمية، ...ولو أني اكتشفت الشخصية الجزائرية لكنت قوميا...، ومع ذلك، فما كنت لأموت من أجل الوطن الجزائري لأن هذا الوطن لا وجود له"([18]). وبعدما رفضت فرنسا الاعتراف بمطالب النخبة اللبرالية في المساواة مع الفرنسيين، تخلوا عن تبني سياسة الاندماج وانضم بعضهم إلى صفوف الحركة الوطنية التي تطالب بالاستقلال.

3. شواهد من التجربة التونسية

([17]) مصطفى الأشرف، الجزائر: الأمة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص53.

([18]) موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية، مرجع سابق، ص230-239.

أما في تونس، فتشير الوقائع التاريخية إلى وجود تشابه في السياسة الاستعمارية في منطقة المغرب العربي حيث عملت فرنسا على توظيف الجهاز الإداري المحلي لتبرير التغلغل الاستعماري تحت ذريعة الإصلاحات، وقد كانت الطبقة الحاكمة وأعوانها من الانتهازيين وأصحاب المصالح أول من سيقف إلى جانب الاحتلال والتعاون معه لوأد حركة المقاومة. تعود بداية القصة إلى تاريخ 12 ماي 1881 عندما توجه الجنرال الفرنسي بربار بنزرت إلى قصر باردو لمطالبة الباي بتوقيه معاهدة الاحتلال. كانت تلك اللحظة التاريخية حدثا مفصليا في تاريخ تونس. فعندا جمع الباي مستشاريه من كبار القضاة والمفتين، كان رد الشيخ العربي زروق، بخلاف زمرة الانتهازيين الانهزاميين أن يركب خيار المقاومة. لكن الباي الذي كان مذعورا من رؤية الجيش الفرنسي، رفض أن يدفع حياته ثمنا للدفاع عن شرف بلاده، فقام غاضبا وفض الاجتماع، وسارع إلى توقيع المعاهدة وتجريد العربي زروق من جميع وظائفه([19]). كانت هذه اللحظة التاريخية اختبارا عسيرا للطبقة السياسية التي كانت تحكم البلد والحاشية المحيطة بها، ومن يومها كان الناس فريقان: فريق سخر نفسه لجهاد العدو بما أتيح له من إمكانات قتالية وسياسية، وفريق وضع نفسه في خدمة المحتل، وسخر ما أتيح له من إمكانات قتالية وسياسية رهن إرادة الاحتلال لتصفية رجال المقاومة، حيث اتخذ من الخيانة جسرا للعبور إلى سلطة رضي أن يكون فيها مجرد خادم ذليل. في الحالة التونسية، يستوقفنا هذا التشابه المثير بين بداية الاحتلال حيث كان الباي في عام 1881 يتآمر مع إرادة الاحتلال لإجهاض المقاومة أملا في الاحتفاظ بعرشه، وبين "منح" الاستقلال في عام 1956 حيث كان الحبيب بورقيبة يتآمر مع ذات الاحتلال لتصفية أبطال جيش التحرير في تونس وليبيا والجزائر طمعا في التربع على عرش الباي. والمفارقة هنا أن كلا من الباي وبورقيبة حكما تحت السيادة الفرنسية، الأول بموجب معاهدة باردو التي وضعت البلاد رهن الاحتلال الفرنسي، والثاني بموجب معاهدة "إكس ليبان" التي لم تكن في حقيقتها سوى التفاف وإجهاض لمطلب جيش التحرير بتحقيق الاستقلال الكامل.

وحتى نعطي لها التوصيف بعضا من دلالاته الحقيقية، نترك المجال لبعض الوقائع التاريخية بقدر ما يسمح به المقام. بخصوص سلطة الباي، كان أول ما فعله المقيم العام الفرنسي أن جرد بايات تونس من كل صلاحياتهم، ليصبح الحاكم الفعلي في البلاد. ووفقا لما يقوله المؤرخون، أظهر البايات خضوعهم لسلطة الاحتلال، وهذا الوضع كان يعضده انقسام أفراد العائلة الحاكمة وراء التزلف للمحتل طمعا في بعض الامتيازات المادية ومراكمة ثروتهم. وباستثناء الموقف المناهض الذي أظهره المنصف باي (1940–

([19]) الطاهر عبد الله، الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة، منشورات دار المعارف للطباعة والنشر، تونس، ط2، د.ت، ص26.

1943)، كانت علاقة البايات الحسينيين بالاحتلال قائمة على التبعية والولاء([20]). وكشاهد تاريخي على هذا الولاء نسوق هذه الرسالة التي وجهها الباي بتاريخ 29 دسمبر 1984 إلى أتباع المجاهد علي بن خليفة، بطل المقاومة التونسية. وكان علي بن خليفة قد غادر إلى طرابلس ليواصل من هناك مقاومة الاحتلال الفرنسي، وعندما عجز الاحتلال عن مقاومتهم كون فرقة من خيالة المخزن (السلطة الرسمية) لمراقبة الحدود، وبعد وفاته رفض كثير من أتباعه نداء الاحتلال بالعودة إلى تونس، فكان مما ورد في خطاب الباي: "إنكم لما جاهرتم بالعصيان ضد أوامر حكومتنا ارتكبتم عملا يستنكره العدل والعقل. ولقد انسقتم إلى ما أسداه إليكم بعض قادتكم من نصائح مشؤومة، ومع ذلك فإننا عاملناكم دوما وأبدا بالرحمة والشفقة (...)، وأيدت الحكومة الفرنسية الفخيمة والمجيدة التي قبلنا حمايتها الفعالة تلك التدابير الرحيمة التي أزالت عن أبصاركم غشاوة الضلال. هذا وإن منكم من لم يثب إلى رشده، على أن الحكومة الفرنسية من حقها استعمال القوة لإكراهكم على الرجوع إلى الإيالة، وذلك وفقا للسلطات التي منحتها لها المعاهدة التي أمضيناها معها..."([21]). ولا شك أن هذا النص الذي صدر من سلطة رسمية عميلة ضد المجاهدين الشرفاء يغني عن كل تعليق.

وهذا التوجه الرسمي الذي ربط مصيره بسلطة الاحتلال سيتعزز مع نضج الحركة الوطنية التونسية، وخاصة بعد انشقاق الجناح البورقيبي عن الحزب الحر الدستوري القديم الذي كان يتزعمه عبد العزيز الثعالبي. وقد عرف بورقيبة بتصلبع في تبنيه للخيار السياسي الذي كان يروج له الاحتلال الفرنسي وهو الاستقلال الداخلي. وكما أسلفنا، فعندما كان بورقيبة في القاهرة ممثلا لتونس في لجنة تحرير المغرب العربي، كان يجري اتصالات سرية مع السفارة الفرنسية، ناقضا بذلك تعهده بمبادئ اللجنة التي نصت على منع التفاوض مع الاحتلال قبل الجلاء. وكان التفاهم البورقيبي الفرنسي قائما على أساس منح تونس بعض الإصلاحات مقابل عقد معاهدة تخول فرنسا امتيازات استراتيجية وعسكرية. وعلى هذا الأساس عاد بورقيبة إلى تونس عام 1949، وتشكلت أول حكومة تونسية في أكتوبر 1950، بمشاركة الحزب الدستوري الجديد، وهو ما لقي إدانة شديدة واسعة حيث توالى صدور بيانات التنديد من قبل زعماء الحركة الوطنية من داخل تونس وخارجها. وكانت الردود الأكثر قوة من داخل الحزب الدستوري الجديد ذاته، حيث رفض الوطنيون التونسيون من ذوي الميول القومية العربية معاهدة 1950 التي لا تعترف باستقلال تونس، فصدر بيان من

([20]) ينظر مبحث "نظام الحكم"، ضمن كتاب: تونس عبر التاريخ، مرجع سابق، ص35-37. وكذلك: أحمد القصاب، تاريخ تونس المعاصر، 1881-1956، تعريب حمادي الساحلي، الشركة التونسية للنشر والتوزيع، ط1، 1986، مرجع سابق، ص22.

([21]) تاريخ تونس المعاصر 1881-1956، مرجع سابق، ص47-48.

اللجنة التنفيذية باسم يوسف الرويسي، عضو المكتب السياسي للحزب، ورئيس مكتب لجنة تحرير المغرب العربي في دمشق، وبيانات أخرى عن اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري القديم (الحزب الأم) باسم أمينه العام صالح فرحات، وبيان تاريخي أيضا باسم الأمير عبد الكريم الخطابي، رئيس لجنة تحرير المغرب العربي([22]).

وبالفعل، فقد صدقت توقعات الزعماء المعارضين لهذه الحكومة التي أراد الاحتلال أن يجعل منها مجرد واجهة وطنية لتثبيت وجوده ومصالحه، وانتهى الأمر بسلطات الاحتلال إلى اعتقال أعضائها ونفيهم منذ يناير 1952، وكان من بين المعتقلين بورقيبة نفسه. وقد شكل هذا الحدث منعطفا تاريخيا في مسار الحركة الوطنية التونسية التي تبنت ابتداء من هذا التاريخ خيار المقاومة المسلحة ردا على الغدر الفرنسي والتصعيد العسكري الخطير الذي صمم على سحق الحركة الوطنية المطالبة بالاستقلال حيث عمت موجة القل والاعتقال كافة البلاد التونسية. وأمام تأجج المقاومة وتألقها في قض مضاجع الاحتلال والمعمرين، عسكريين ومدنيين، ومع توحد دول المغرب العربي حول خيار المقاومة المسلحة حيث أصبح جيش التحرير يخوض معارك ضارية ضد الوجود الفرنسي من ليبيا إلى المغرب الأقصى، لم تجد فرنسا بدا من العودة إلى سياسة التهدئة لإجهاض مطالب البلدان المغاربية بالاستقلال الكامل تحت ضغط المقاومة العسكرية. وفي الواقع، كان الأمير عبد الكريم الخطابي قد طرح فكرة توحيد المقاومة المسلحة المغاربية منذ وقت طويل، وكان يدرك بأنه من المتعذر على الجيش الفرنسي أن ينجح في قمع جيش يمتد على طول دول المغرب العربي. وعلى الطرف المقابل، كان بورقيبة يتزعم القطب الأشد معارضة للخيار العسكري، مؤمنا بضرورة التعاون مع الاحتلال الفرنسي لنيل الاستقلال حتى بعد اعتقاله ونفيه، وهو ما أكده في رسالة بعث بها من منفاه إلى مندوب حزبه لدى فرنسا محمد المصمودي، الذي لم يتردد في إبلاغ أصدقائه الفرنسيين([23]). هكذا أعادت فرنسا بورقيبة إلى فرنسا قبل التحاقه بتونس ليتولى تنفيذ السياسة الفرنسية في سحق الثورة المسلحة وإجهاض مطلب الدول المغاربية في تحقيق الاستقلال الكامل. فابتداء من سبتمبر 1954 بدأت فرنسا مفاوضاتها مع الحزب الدستوري الجديد حيث صدرت تعليمات الاحتلال إلى الحزب بمطالبة الثوار تسليم أسلحتهم إلى سلطات الاحتلال. وفي يوم 3 من يونيو 1955 أعلن بورقيبة قبوله اتفاقية منح

([22]) ينظر المضامين الاحتجاجية لهذه البيانات، وتناقضها مع المصالح الوطنية التونسية، وضمانها للمصالح الاستعمارية الفرنسية في المرجع السابق، ص 77-99.

([23]) تاريخ تونس المعاصر 1881-1956، ص110.

تونس استقلالا ذاتيا لا يلغي الاحتلال، دون أن يقدر حجم المخاطر التي تنجم عن انفراد فريق من أنصاره بقبول اتفاق بهذا الحجم، وهو ما أدخل تونس في حرب أهلية خاضها بورقيبة بكل ضراوة بمساعدة قوات الاحتلال ضد الجناح المعارض للاتفاقية، وعلى رأسهم الأمين العام لحزبه صالح بن يوسف. في هذه اللحظة كان بن يوسف على رأس وفد تونسي في مؤتمر باندونغ يدافع عن الاستقلال التام لبلاده، ومن هناك أعلن إدانته للاتفاقية. وبعد عودته، نظم اجتماعا كبيرا حضره عدة آلاف من التونسيين في مسجد الزيتونة قال فيه إن الاستقلال الذي يضع أمن البلاد وقضاياها في أيد أجنبية إن هو إلا استقلال زائف وخدعة استعمارية، ودعا إلى التضامن مع الكفاح المسلح الذي يخوضه الشعبان الجزائري والمغربي، وأبلغهم تضامن الشعوب العربية الإسلامية في تحرير أرضهم من الاستعمار الفرنسي البغيض. ومن جهته، نشر قائد جيش التحرير التونسي، الطاهر الأسود، بيانا صحفيا رفض فيه الاتفاق الذي يتنكر لدماء الوطنيين الشهداء، وأعلن تأييده لصالح بن يوسف. وبالمثل، أدان يوسف الرويسي من دمشق الاتفاقية التي اعتبرها مؤامرة استعمارية انجرف إليها الوفد المفاوض ممن تنكروا لدماء شهدائهم في وقت أشرق فيه فجر الخلاص من الاحتلال. أما خارج قيادات الحزب، فقد تلقى بورقيبة نقدا عنيفا من زعماء المقاومة في المغرب العربي ومصر الذين أدانوا ما أقدم عليه بالنظر إلى خطورة المرحلة التي وُقِّع فيها الاتفاق حيث كان الاحتلال الفرنسي قد بدأ يترنح أمام تأجج الثورة في المغرب العربي، وخسارته الحرب في الهند الصينية أما المقاومة المسلحة الفيتنامية عام 1954. فقد اعتبر الزعيم علال الفاسي الاتفاقية أعظم خيانة وقعت في شمال أفريقيا، كما نددت بها جبهة الحرير الوطني الجزائرية، واعتبرته مصر مؤامرة استعمارية تورط فيها بورقيبة وجماعته، وأصدر الأمير عبد الكريم الخطابي من القاهرة بيانا موجها إلى مجموع الشعب في المغرب العربي تحت عنوان: "المجد للذين يحاربون اتفاق الخزي والعار"، أدان فيها جماعة بورقيبة التي وصفها بأنها "باعت الكرامة والشرف والوطن، وسلمت البلاد لطائفة قليلة من المستعمرين بثمن بخس هو تلك المناصب الزائفة الحقيرة"([24]).

كان رد فعل الاحتلال الفرنسي على خطاب بن يوسف عاجلا وحاسما، وكان أخشى ما تخشاه سلطات الاحتلال دعوة بن يوسف إلى التضامن والوحدة العربية التي أعقبتها موجة من المظاهرات الصاخبة الداعية

([24]) لمزيد من التفاصيل حول ردود الفعل هذه، ينظر: عبد الله مقلاتي وصالح لميش، تونس والثورة التحررية الجزائرية، سلسلة التضامن العربي مع الثورة الجزائرية، ج2، وزارة الثقافة، الجزائر، ب. ت. ص51. وينظر نص البيان الذي أصدره الأمير عبد الكريم الخطابي بوصفه رئيس لجنة تحرير المغرب العربي في: الحركة الوطنية التونسية، مرجع سابق، ص115. وكذلك: خليفة الشاطر، مبحث "المقاومة والتحرير"، ضمن كتاب: تونس عبر التاريخ، مرجع سابق، ص172-173.

إلى رفض الاتفاق. وأمام احتجاج المقيم العام الفرنسي سيدو على رفض بن يوسف للاتفاقية، بادر بورقيبة إلى اتخاذ سلسلة من الخطوات الإجرائية للحد من تأثير بن يوسف ودعوته التضامنية. كان أولاها عقد اجتماع في مدينة القلعة الكبرى قال فيه: "لقد تغلبنا على الجبروت الاستعماري بعمل داخلي وهو صمود الشعب ووحدته، وبمناصرة الأحرار الفرنسيين والرأي العام الفرنسي وصحفه التقدمية، فحلت لنا الصداقة والتعاون محل الحقد والضغينة، وهكذا وصلنا إلى نتيجة وهي تخليص سيادتنا الموحدة، وبذلك كسبنا المعركة، وبدلا من التقتيل وإسالة الدماء، أصبح الفرنسيون والإسرائيليون ضيوفنا وإخواننا، فلنتقبلهم بصدر رحب"([25]). وبعد اجتماعه بالمقيم العام الفرنسي بتاريخ 13 أكتوبر 1955، قام بورقيبة بفصل بن يوسف من الأمانة العامة للحزب ومكتبه السياسي، وهو ما كان بداية لسلسلة طويلة من الاغتيالات والاعتقالات والاختطافات والتصفيات الجسدية التي استهدفت اليوسفيين ودعاة الاستقلال، ووصلت إلى غايتها مع تصفية جيش التحرير التونسي، واستشهاد صالح بن يوسف، وهي الأحداث التي سنفصل القول فيها لاحقا في حديثنا عن النزعة التسلطية لدولة الاستقلال.

وبهذه النخبة السياسية المخضبة بدماء الوطنيين الأحرار، ستستقبل تونس استقلالها، حيث كان منطق التاريخ السياسي الاستعماري يقضي بتسليم الاستقلال للجناح الموالي للاحتلال، تماما كما صرح به الوزير الفرنسي للشؤون المغربية والتونسية سافاري أمام البرلمان الفرنسي في يونيو عام 1956 حيث اعترف صراحة بأن فرنسا وقعت اتفاقية استقلال تونس سنة 1956 لإيقاف الثورة التونسية ومنع تونس من الاشتراك في الجامعة العربية، وهي تساند بورقيبة صديق فرنسا الذي يعمل على إيقاف المد القومي العربي تجاه إفريقيا الشمالية([26]).

4. شواهد من التجربة الليبية

ومن تونس إلى ليبيا، تتشابه الأحداث من حيث المبدأ مع تباين في تفاصيلها. في دراسة حديثة بعنوان "المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا"، أشار علي عبد اللطيف حميدة إلى وجود طبقة من المتعاونين مع الاحتلال الإيطالي، شملت إلى جانب تجار اليهود كثيرا من الزعامات التي تحالفت مع الاحتلال بدافع الحفاظ على مصالحها الاقتصادية أو بدافع الصراع على النفوذ وحماية مناصبها. وقد عمل هؤلاء مع

([25]) الحركة الوطنية التونسية، مرجع سابق، ص117.

([26]) الحركة الوطنية التونسية، مرجع سابق، ص17.

الاحتلال كمستشارين وشرطة ومخبرين وجنود وإداريين، وهو ما بينه الباحث من خلال تحليل الكثير من الوقائع التاريخية وإبراز الدوافع التي كانت تقف وراء هذا التواطؤ([27]). ومع خضوع ليبيا للاستعمار البريطاني، نفذت سياستها المعهودة في تعميق الشقة بين فصائل المقاومة الليبية، كما أسست حزبا عميلا تحت اسم الجبهة الوطنية الموحدة كانت تضم الأحزاب الموالية للاحتلال، والتي جمعت في صفوفها أصنافا من ذوي المصالح، تجارا وأثرياء ورموزا دينية([28]). وقد انتهت مرحلة الكفاح الوطني بإعلان ليبيا المستقلة تحت قيادة الجناح المعتدل وهو ما اقتضى تنصيب محمد بن إدريس السنوسي ملكا على البلاد.

لكن ثمة تجاوزات غير قابلة للتبرير تكمن في تفاهمات ما قبل الاستقلال بين بريطانيا وإدريس السنوسي، والتي تم بموجبها مقايضة المصالح البريطانية بالاستقلال الموعود، في فترة كانت فيها برقة لا تزال تحت الحكم العسكري البريطاني. وثمة محطات متعاقبة تشير إلى خضوع السنوسي للهيمنة البريطانية. ففي التاسع من شهر غشت 1940 تعهدت بريطانيا بمنح الليبيين استقلالا داخليا، تتولى فيه بريطانيا الحماية على ليبيا وإدارة شؤونها المالية والحربية، على غرار إمارة شرق الأردن دون تقديم أي ضمانات بشأن مستقبل ليبيا واستقلالها. وبالمقابل، كان السنوسي كما وصفه المؤرخ مجدي خدوري "أكثر اعتدالا، وأظهر اكتفاءه بالتعهدات الشفوية"([29]). وفي تاريخ 18 يونيو 1945 وجهت القيادة السنوسية من القاهرة رسالة إلى وزير الدولة البريطانية في الشرق الأوسط إدوارد غريغ تضمنت مخططا لإنشاء حكومة مستقلة في برقة تعترف بها بريطانيا تحت إمرة إدريس السنوسي على أن تبقى برقة حليفة بريطانيا العظمى([30]). وأثناء عودة إدريس السنوسي من منفاه إلى برقة، صرح بأن بلاده بحاجة إلى تحالف مع دولة قوية في البر والبحر والجو. وعندما اعترفت بريطانيا باستقلال إمارة برقة التي كانت تخضع لحكمها العسكري سنة 1949 برزت مسألة المعاهدة، وتم تأجيلها في انتظار ما سيؤول إليه مستقبل ليبيا. ومع إعلان الاستقلال تم توقيع معاهدة الصداقة والتحالف بتاريخ 29 يوليو 1953([31])، وهي المعاهدة التي أجهضت استقلال الدولة

([27]) المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، دراسة في الأصول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لحركات وسياسات التواطؤ ومقاومة الاستعمار، 1830-1936، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1998، ص152-163.

([28]) يراجع التفاصيل في: محمد علي داهش، المغرب العربي المعاصر: الاستمرارية والتغيير، الدار العربية للموسوعات، ط1، بيروت 2014، ص329.

([29]) Majid khadduri. Modern Libya. A Study in political Development. The Johns Press Baltimore. 1963. p. 34.

([30]) ibid. pp. 57-58.

([31]) Modern Libya. op. cit. p. 226.

الوليدة، وأثارت موجة عالية من السخط في العالم العربي إذ انتهكت سيادة ليبيا وجعلت منها مجرد محمية بريطانية، وفقا لما ورد في تحليل راشد البراوي لمضامينها، وهو ممن عاصر حيثيات فرض المعاهدة ([32]).

هكذا يتكشف استقلال ليبيا عن ميلاد دولة منقسمة على ذاتها وتفتقر إلى الإجماع الوطني تحت نظام حكم ملكي ولد هشا بسبب الانقسامات الحادة بين القوتين الوطنيتين خاصة بين ولايتي برقة وطرابلس بسبب صراع الزعامات السياسية على الحكم، كما يتكشف عن ميلاد نظام عميل تخلى عن رمزيته التاريخية الجهادية، وتحول إلى مجرد وكيل غير شرعي لضمان استمرارية المصالح الإمبريالية في مرحلة ما بعد الاستعمار.

5. شواهد من التجربة الموريتانية

مع الحالة الموريتانية تتكرر التجارب السابقة بحذافيرها حيث أفرز الاحتلال الفرنسي طبقة هجينة من المترجمين والكتاب وشيوخ القبائل التابعين المحصلين للضرائب، والذين كانوا يتصارعون على الولاء للاحتلال مقابل ما كان يسبغه عليهم من جاه رمزي ومادي يمكنهم من التسلط على مواطنيهم ومنافسيهم، على حد وصف الكاتب الموريتاني حماه الله ولد السالم. وهذه الحالة وصفها بدقة الحاكم الفرنسي لموريتانيا بيير مسمير عندما قال "إن الموريتانيين يتصارعون من أجل الفوز الرمزي على ابن العم أو الخصم القبلي المنافس، وليس من أجل ريع مادي بذاته، وهو مستعدون للخضوع للسلطة الحاكمة والعمل لصالحها بكل السبل من أجل تلك الانتصارية الرمزية"([33]). وكما سبقت الإشارة، كان الاحتلال الفرنسي قد أسس في موريتانيا حزب الاتحاد التقدمي العميل الذي ضم إلى جانب الفرنسيين فريقا من كبار الملاك والزعماء الدينيين، وفئة المترجمين من خريجي المعاهد الفرنسية تحت الرئاسة الشرفية للجنرال ديغول. وضمن هذا السياق الموالي برزت قيادات محلية موالية كان أبرزها المختار ولد داده الذي سيقود لاحقا حزب الشعب، والذي حظي بالدعم الفرنسي ضد الجناح الوطني ذي التوجه العربي الإسلامي ممثلا في حزب الوفاق الوطني وحزب النهضة لاحقا. وقد سار الاحتلال الفرنسي على نهجه الذي سلكه في تونس في تسليم الحكم غداة الاستقلال إلى القوة السياسية التي ترعرعت في كنفه وتحت رعايته، ومن ثم كان من الطبيعي

([32]) ليبيا والمؤامرة البريطانية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط1، 1953، ص30 وما بعدها.

([33]) حماه الله ولد السالم، جمهورية الرمال، حول أزمة الدولة الوطنية في موريتانيا، دار الكتب العلمية، بيروت، 2014، ص127.

أن يعمل على تقوية التيار الفرنكفوني، إذ كانت مطالب المختار ولد داده في الواقع لا تتجاوز السقف الذي سمح به الاحتلال، وهو الاستقلال الذاتي في إطار الاتحاد الفرنسي، مكرّرا بذلك تجربة بورقيبة، وهو ما أدى إلى تأجج مشاعر الغضب الشعبي حيث خرج الشعب الموريتاني في احتجاجات أعلن فيها صراحة إدانته لأعوان الاستعمار.

وبالرغم من أن الاستقلال قد أوجد كيانا سياسيا مستقلا إلا أن هذا الكيان ولد مشوها بسبب حرص الجناح الموالي للاحتلال على تجريده من هويته العربية الإسلامية. فعندما تأسست أول حكومة موريتانية عام 1957 وجه رئيسها المختار بن داداه خطابا إلى "الأمة" يوضح فيه تصوره لهوية الدولة المرتقبة قال فيه: "إن موريتانيا هي بالفعل جسر طبيعي وهمزة وصل بين العالم العربي المتوسطي والعالم الأسود". كما أعلن بأن الوجود الفرنسي هو الضمانة الوحيدة لعدم ابتلاع موريتانيا من أفريقيا البيضاء الشمالية وأفريقيا السوداء الجنوبية، وأن دعم فرنسا للاستقلال يجعله يقول لا للمغرب، وأن الموريتانيين ينتمون لأفريقيا الغربية والاتحاد الفرنسي([34]). وغير خاف البعد الإقصائي والنفس الكولونيالي لهذا الخطاب الذي كان يعكس تسلط الأقلية الفرنكوفونية على إرادة الشعب الموريتاني تحت الدعم الفرنسي الذي عمل وبطريقة ممنهجة على إقصاء التيار الوطني ممثلا في حزب النهضة الوطنية الذي كان على العكس من ذلك امتدادا للقوى القومية العربية في المغرب العربي.

والخلاصة التي نخرج منها من هذا السرد التاريخي لتجارب الدول المغاربية الخمس، أن الاختلالات السياسية التي تشهدها المجتمعات العربية الراهنة هي نتيجة طبيعية للتقاليد السلطوية التي جرى ترسيخها على مدى عقود طويلة في ظل الاحتلال، وهي تجد تفسيرها في غياب المؤسسات المدنية مقابل تغول المؤسسة العسكرية إبان الاحتلال، إلى جانب الانتهازية المفرطة للطبقة الحاكمة التي ربطت استمراريتها في السلطة بولائها للاستعمار، وهو ما مكنها عمليا من الإمساك بزمام الحكم غداة الاستقلال مقابل الإقصاء الممنهج الذي تعرض له الوطنيون المناهضون للسياسة الاستعمارية. وبحكم معايشتها الطويلة للسياسات القمعية في ظل الاحتلال، يبدو أن السياسة التي انتهجتها النخب المخضرمة في مرحلة الاستقلال تقوم على إعادة إنتاج أدوات القمع الاستعماري، وهو ما جعلها أشد احترافا وإتقانا لأساليب الإقصاء والتفرد بالسلطة والتنكيل بالأصوات المعارضة، وهي ظاهرة نجدها في الدول التي تبنت نظام الحزب الواحد، كما

([34]) جمهورية الرمال، مرجع سابق، ص83-84.

لدى الأنظمة التي أبقت على التعددية الشكلية، وحتى لدى الأنظمة التقليدية في منطقة الجزيرة العربية، وهوما يجعلها جميعها تشترك في نفس الممارسات، وإن اختلفت الآليات.

المراجع

الأشرف، مصطفى، الجزائر: الأمة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

أمزيان، محمد، في الفقه السياسي مقاربة تاريخية، مطبعة النجاح الجديدة، ط1، 2000.

البراوي، راشد، ليبيا والمؤامرة البريطانية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط1، 1953.

بركات، حليم، لمجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط6، 1998.

البطيوي، توفيق البطيوي، التهامي الكلاوي صفحة سوداء من تاريخ المغرب الحديث، موقع مدونات الجزيرة بتاريخ 2018/5/8.

بوشلاكة، رفيق عبد السلام، الجذور الحداثية للاستبداد، الاستبداد الحداثي العربي: التجربة التونسية نموذجا، ضمن كتاب: الاستبداد في نظم الحكم العربية، تأليف جماعي، تحرير على خليفة الكواري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2005.

التونسي، خير الدين، أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، تقديم محمد الحداد، دار الكتاب المصري القاهرة، ودار الكتاب اللبناني بيروت، 2012.

جبرو، توفيق، قراءة في كتاب الأستاذ عبد الصادق الكلاوي عن والده الباشا التهامي الكلاوي، سلسلة "أحاديث ونقاشات عن مغرب القرن العشرين"، مطبعة فضالة، المحمدية – المغرب، د.ت.

حميدة، علي عبد اللطيف، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، دراسة في الأصول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لحركات وسياسات التواطؤ ومقاومة الاستعمار، 1830-1936، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1998.

داهش، محمد علي، المغرب العربي المعاصر: الاستمرارية والتغيير، الدار العربية للموسوعات، ط1، بيروت 2014.

الدقي، نور الدين، مبحث تنظيم الحكم، ضمن كتاب: تونس عبر التاريخ، الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، ج3، وزارة البحث العلمي والتكنولوجيا وتنمية الكفاءات، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس 2005.

الفيلالي، عبد الكريم، التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير، شركة ناس للطباعة، القاهرة، ط1، 2006.

القصاب، أحمد، تاريخ تونس المعاصر، 1981-1956، تعريب حمادي الساحلي، الشركة التونسية للنشر والتوزيع، ط1، 1986.

الطاهر ، عبد الله، الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة، منشورات دار المعارف للطباعة والنشر، تونس، ط2، د.ت.

محافظة، علي، موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية 1919-1945، مركز دراسات الوحدة العرية، بيروت، ط1985/1.

مقلاتي، عبد الله، ولميش، صالح، تونس والثورة التحررية الجزائرية، سلسلة التضامن العربي مع الثورة الجزائرية، ج2، وزارة الثقافة، الجزائر، ب. ت.

ولد السالم، حماه الله، جمهورية الرمال، حول أزمة الدولة الوطنية في موريتانيا، دار الكتب العلمية، بيروت، 2014.

Bertrand Badie, L'Etat importé. Essai sur l'occidentalisation de l'ordre politique. Ed. Fayard. Paris 1992.

Majid khadduri. Modern Libya. A Study in political Development. The Johns Press Baltimore. 1963.

Samuel P. Huntington. Political Order in Changing Societies. Yeal University. 2006.